

Distr.: General  
23 December 2014  
Arabic  
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه إعلان مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات  
بشأن عملية نواكشوط الذي عقد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر المرفق)  
ويؤكد رؤساء الدول والحكومات مجددا في هذا الإعلان التزامهم بسيادة  
جمهورية مالي وسلامتها الإقليمية ووحدة دولة مالي والشكل الجمهوري لنظام الحكم فيها  
وطابعه العلماني.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيكو كاسي  
السفير والممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

160115 130115 14-67906 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

مؤتمر القمة الأول للبلدان المشاركة في عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء

إعلان نواكشوط

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وليبيا ومالي وموريتانيا، فضلا عن رئيس مجلس الأمة في الجزائر ووزير الدفاع في كوت ديفوار، ممثلي رئيسي دولتي الجزائر وكوت ديفوار، والسفراء ممثلي رؤساء دول غينيا والنيجر ونيجيريا، اجتمعنا في نواكشوط، يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في إطار مؤتمر القمة الأول للبلدان المشاركة في عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، برئاسة محمد ولد عبد العزيز، رئيس الاتحاد الأفريقي. وشارك في المؤتمر مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، ممثلا رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢ - وعقد مؤتمر القمة بحضور رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب مبعوثه الخاصة إلى منطقة الساحل، والمبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي لمنطقة الساحل، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل.

٣ - وعقد مؤتمر القمة عملا بتوصيات الاجتماع الوزاري الثالث لبلدان المنطقة الذي عقد في نيامي يوم ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، وبتنائج مختلف الاجتماعات التي عقدت منذ إطلاق عملية نواكشوط في آذار/مارس ٢٠١٣. ويعكس مؤتمر القمة إرادتنا الجماعية من أجل التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في منطقة الساحل والصحراء.

٤ - ولقد عُقدت مداولاتنا على أساس التقرير المقدم من مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ عملية نواكشوط وطرائق تعزيزها، إلى جانب التوصيات الواردة في الاجتماع الوزاري التحضيري الذي عُقد في نواكشوط يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وإننا نغتنم هذه الفرصة للنظر في الحالة السياسية والأمنية في منطقة الساحل والصحراء، فضلا عن الجهود الرامية إلى التغلب على التحديات القائمة وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام. ونغتنم كذلك فرصة عقد هذا الاجتماع الأول لتقييم الجهود المبذولة من أجل

تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء وللاتفاق على الخطوات المقبلة لتعزيز عملية نواكشوط.

#### الوضع العام في منطقة الساحل

٥ - إننا نرحّب بالنتائج التي أحرزت حتى الآن على مستوى الحوار الشامل بين الماليين الذي بدأ في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه ٢٠١٤، بدعم من الوساطة بقيادة الجزائر التي تضم بلدان المنطقة (بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر ونيجيريا)، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ونحث الأطراف في مالي على إبرام اتفاق سلام لدى استئناف المحادثات في الجزائر العاصمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على أساس المبادئ التي سبق للاتفاق عليها في خريطة الطريق الموقعة في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤. وإننا نطلب إلى جميع الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق واغادوغو أن تنأى بنفسها عن الجماعات الإرهابية. ونؤكد من جديد التزامنا بسيادة جمهورية مالي وسلامتها الإقليمية ووحدة دولة مالي والشكل الجمهوري لنظام الحكم فيها وطابعه العلماني. ونحن مقتنعون بأن الإسراع باحتتام هذه المحادثات، بتوقيع اتفاق سلام شامل ونهائي، سوف ييسر إلى حد كبير الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقتنا.

٦ - ونرحّب بالتقدم الكبير المحرز في بوركينا فاسو، في أعقاب الأحداث التي وقعت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مع إنشاء العملية الانتقالية المفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، ونشجّع الجهات صاحبة المصلحة في بوركينا فاسو على المثابرة في هذه الجهود بروح من التوافق والشمولية. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم كل ما يلزم من دعم. وفي هذا الصدد، نرحّب بإنشاء فريق الدعم الدولي للعملية الانتقالية في بوركينا فاسو، برعاية مشتركة من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، ونتطلع إلى عقد الاجتماع الافتتاحي للفريق خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧ - وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الخطيرة في ليبيا التي تتسم بتصاعد العنف وتهيار سلطة الدولة، مما يشكل تهديدا جسيما للسلم والأمن والاستقرار في كامل منطقة الساحل والصحراء. ونؤكد من جديد تضامننا الكامل مع شعب ليبيا في هذه اللحظات العصيبة من تاريخه. وندعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول المجاورة لليبيا. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود التي يبذلها كل من الجزائر والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى إجراء حوار بين جميع الأطراف الليبية، باستثناء الجماعات

الإرهابية المعروفة بهذه الصفة، سعياً للتوصل إلى حلٍّ سياسي يحافظ على وحدة ليبيا وسلامتها الإقليمية واستقرارها. ونلاحظ مع الارتياح انعقاد الاجتماع الافتتاحي لفريق الاتصال الدولي المعني بليبيا في أديس أبابا يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ونؤكد الدور الرئيسي الذي يؤديه هذا الفريق في تنسيق العمل الدولي من أجل ليبيا.

٨ - ويساورنا أيضاً قلقٌ بالغ إزاء تفاقم آفة الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل والصحراء، وإزاء الروابط الوثيقة القائمة بين المجموعات الإرهابية المسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما شبكات الاتجار بالمخدرات والبشر وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وندين بشدة الهجمات الإجرامية التي تواصل جماعة بوكو حرام الإرهابية شنها في شمال نيجيريا وفي البلدان المجاورة. كما نلاحظ مع القلق أن الحالة في ليبيا قد مكنت الجماعات الإرهابية من إيجاد ملاذات آمنة في بعض أنحاء ذلك البلد.

حالة تنفيذ عملية نواكشوط وطرائق تعزيزها

٩ - في ضوء ما تقدم، نشدد على أن الاجتماعات الدورية التي يعقدها رؤساء أجهزة المخابرات والأمن في بلدان المنطقة تشكل أداة لا غنى عنها لتبادل المعلومات والاستخبارات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولتعزيز الثقة وحسن الجوار.

١٠ - وإننا نرحب بالنتائج التي أحرزت في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها وندعو إلى تكثيف الجهود المبذولة. وفي هذا الصدد، نطلب أن تبذل قصارى الجهود لضمان عقد هذه الاجتماعات كل شهرين، على النحو المتفق عليه، وأن يقوم رؤساء أجهزة المخابرات والأمن، قدر الإمكان، بالمشاركة فيها شخصياً. ونحث كافة الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ووحدة الدمج والاتصال في منطقة الساحل ولجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، على مواصلة وتكثيف جهودها الرامية إلى تبادل الآراء والمساعدة، وكذلك على تنفيذ الجوانب العالقة من الاستنتاجات العملية التي توصل إليها اجتماع رؤساء أجهزة المخابرات والأمن.

١١ - ونكرر تأكيد الحاجة الماسة إلى مواصلة برامج بناء القدرات في بلدان المنطقة التي بدأت مفوضية الاتحاد الأفريقي تنفيذها ضمن إطار عملية نواكشوط، بما في ذلك توفير التدريب لأجهزة المخابرات والأمن. ونشجع اللجنة على تكثيف جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، نتعهد بألا ندخر وسعاً من أجل بناء قدراتنا الوطنية بحيث نكون قادرين على أن نتحمل تماماً مسؤولياتنا في إطار الجهود الجماعية التي تبذلها المنطقة.

١٢ - وإننا نشدد على ضرورة تعجيل وضع الصيغة النهائية للتفكير بشأن تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، بالنظر إلى أن القيود التاريخية والجغرافية في هذه المنطقة، إلى جانب الحقائق السياسية المعاصرة، تُحتم علينا اتباع نهج جماعي ومنسق ومتضافر للتحديات العديدة المطروحة.

١٣ - وإننا، إذ نؤكد مجددا التزامنا بصكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، ولا سيما القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والسياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن، وميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن عدم الاعتداء والدفاع المشترك، وكذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون عبر الحدود (اتفاقية نيامي)، نعرب عن تأييدنا التام للجهود الرامية إلى تعزيز الأمن على الحدود من خلال تعزيز طرائق التعاون في مجال العمليات، مثل الدوريات المشتركة والوحدات المختلطة التي تشارك فيها قوات الدفاع والأمن التابعة لبلدان المنطقة، فضلا عن الترتيبات الأمنية الأخرى (مراكز التعاون بين الشرطة والجمارك، والنشر المشترك لضباط الاتصال، والترددات اللاسلكية الثنائية والمتعددة الجنسيات، وما إلى ذلك)، استنادا إلى التجارب القائمة. وستشكل هذه الطرائق لتعزيز التعاون في مجال العمليات عناصر القدرة على الاستجابة الفورية للآزمات في منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، نطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الجهات الدولية المعنية، أن تتخذ كافة التدابير اللازمة بما يشمل عقد اجتماع في مالي، في موعد لا يتجاوز شباط/فبراير ٢٠١٥، لوزراء الدفاع والأمن ورؤساء الأركان ورؤساء أجهزة المخابرات والأمن في بلدان المنطقة، لإجراء الدراسات اللازمة من أجل إنشاء هذه الآليات.

١٤ - وإننا نلتزم بالتعجيل بالتوقيع والتصديق على صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة لتيسير تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في إطار عملية نواكشوط.

١٥ - ونرحب بالاستنتاجات المنبثقة عن الاجتماع الوزاري للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، المعقود في نيامي يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وندعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى أن يتخذ على وجه الاستعجال التدابير اللازمة لتعزيز قدرة البعثة، بما يمكنها من الاضطلاع بولايتها بفعالية. وفي هذا الصدد، نعرب عن استعدادنا التام، بالتشاور مع الأمم المتحدة، للإسهام في تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، لا سيما عن طريق إنشاء قوة للتدخل السريع من ضمن البلدان المساهمة بقوات تكون لديها قواعد اشتباك ووسائل قوية، وفقا لنموذج لواء التدخل

التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشرها في شمال مالي من أجل المساهمة في مكافحة الجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة وتيسير استكمال الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في ذلك الجزء من البلد بنجاح. وتحقيقاً لهذه الغاية، نطلب إلى رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل بإجراء مشاورات مع بلدان المنطقة والأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع للخبراء، بغرض تقديم توصيات ملموسة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في شباط/فبراير ٢٠١٥ على أبعد تقدير، بشأن القوة المتوخى إنشاؤها، لإقرارها وإحالتها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٦ - وإننا نرحّب بالجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين لتحديد جماعة بوكو حرام الإرهابية ونعرب عن دعمنا الكامل لإنشاء فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات. وفي هذا الصدد، وعملاً ببيان مجلس السلم والأمن المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نطلب إلى المفوضية وبلدان المنطقة مضاعفة جهودها المشتركة الرامية إلى حشد الدعم الدولي، بما في ذلك عن طريق اتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يؤيد إنشاء قوة العمل المتعددة الجنسيات المشتركة ونشرها، فضلاً عن إنشاء صندوق استثماري.

١٧ - ونطلب إلى المفوضية أن تتخذ التدابير اللازمة من أجل تشغيل أمانة عملية نواكشوط في نيامي، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥، بقيادة بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، ستتخذ الخطوات اللازمة من أجل تعزيز وجود الاتحاد الأفريقي في المنطقة، بما في ذلك مكتب الاتصال في نجامينا والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب.

١٨ - ونرحّب بإعداد الاتحاد الأفريقي استراتيجية لمنطقة الساحل ينبغي أن تعزز تنفيذ المبادرات الكبرى على مستوى القارة، في منطقة الساحل والصحراء، ولا سيما المبادرات المتخذة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وحشد المزيد من الدعم للجهود الرامية إلى تعزيز السلام الدائم والأمن والاستقرار من خلال إرساء الحكم الرشيد. ونحث اللجنة، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين، على التعجيل بتنفيذ هذه الاستراتيجية.

١٩ - ونعرب عن عميق امتناننا لشركائنا على مساعدتهم القيمة لجهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في منطقة الساحل والصحراء. وإننا نناشدهم بإلحاح زيادة دعمهم للمبادرات الجماعية التي ستتخذها دولنا، في إطار عملية

نواكشوط، من أجل التصدي للتهديد الذي يمثله الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية بالنسبة إلى السلام والأمن الدوليين.

٢٠ - ولقد اتفقنا على تنظيم مؤتمر قمة سنوي للبلدان المشاركة في عملية نواكشوط، من أجل إجراء استعراض للتحديات التي ينبغي التصدي لها بصورة دورية سعياً إلى تحقيق أهدافنا المشتركة. وبدعوة من رئيس تشاد، إدريس ديبي إتنو، سيعقد مؤتمر القمة المقبل في نجامينا في موعد يتم الاتفاق عليه من خلال القنوات الدبلوماسية بعد إجراء المشاورات المناسبة.

التحديات التي يطرحها وباء إيبولا

٢١ - إننا نلاحظ أن مؤتمر قمتنا ينعقد في وقت تواجه فيه بلدان شقيقة في غرب أفريقيا وباء فيروس إيبولا وآثاره المدمرة التي قد تؤدي إلى عكس مسار المكاسب الهامة التي تحققت في مجال بناء السلام وإعادة الإعمار في تلك البلدان. وإننا نعرب عن تضامننا مع البلدان والشعوب المتضررة من هذا الوباء وندعو إلى مواصلة حشد وتعزيز الجهود الأفريقية والدولية المبذولة من أجل التصدي لهذه الكارثة. وفي هذا الصدد، نهنئ رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي على ما أبدته من التزام شخصي ونرحب بإنشاء فريق بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا ونعرب عن التزام بلداننا بالمساهمة في هذه المبادرة الهامة.

شكر وتقدير

٢٢ - نود الإعراب عن خالص امتناننا إلى الأخ الرئيس محمد ولد عبد العزيز رئيس موريتانيا، والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وكذلك إلى موريتانيا حكومة وشعباً، على ما لقيناه من كرم الضيافة وحسن الاستقبال والحفاوة الأفريقية طوال مدة إقامتنا في نواكشوط. ونعرب عن امتناننا أيضاً للسلطات الموريتانية على جميع التسهيلات التي أتاحتها من أجل حسن سير مؤتمر قمتنا.

نواكشوط، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤